معلوم ان لكل حركة أو مؤسسة أو دولة سياسة مالية، لها نظام مقبوضات "مداخيل" ونظام انفاق "مصروفات" ونظام توظيف "استثمارات"، وتأمين المال هو ركن رئيسي في عملها وأشبه ما يكون بالزيت للسيارة.

والثورة الفلسطينية العاصرة لها خصائص عديدة، احداها وجود أكثر من نصف الشعب في الشتات، نسبة لا يستهان بها من هؤلاء يقطنون في مخيمات، بما يستدعيه ذلك من خدمات اجتماعية مجانية أو شبه مجانية كالتعليم والصحة وشق الطرقات والمجاري..الخ.. وبالطبع ان انطلاق الثورة من الخارج ادى موضوعيا الى بناء الثقل الرئيسي من مؤسسات قيادية وركيزة قتالية ودوائر... في الخارج، بما نتج عن ذلك من جيش متفرغين مكون من عشرات الآلاف .. وقد استمرت الامور على هذا النحو الى ان اندلعت الانتفاضة المجيدة حيثما انتقل الفعل النضالي للداخل.

وشعب بهذه الوضعية الصعبة، وثورة بهذه الاعباء كان لا بد وان يصار للاعتماد على المصادر الخارجية أولا لتغطية المصاريف اللازمة.... وضريبة التحرير التي استقطعت من رواتب العاملين الفلسطينيين في البلدان العربية وتعادل ٥٪ كانت تصل في مجموعها الى ٦٠ مليون دولار سنويا حسبما كشفت بعض المصادر وهي بداهة تلبي حاجة جزء من انفاق صندوق المنظمة.. وبعض الدول العربية لأهداف واعتبارات عديدة واحيانا متناقضة شرعت بتقديم مساعدات وهبات كانت في معظمها تصل الى حركة فتح، وفيما عدا الجماهيرية الليبية والجزائر اللتان قدفتا مساعدات متباعدة ومحدودة لفصائل اليسار فان المساعدات الأساسية التي كانت تأتي من السعودية ودويلات الخليج كانت تصل لفتح بطريقة مباشرة أو عبر المنظمة التي تهيمن عليها وعلى قرارها المالي.. وكان من نتائج هذه المساعدات تكون شريحة بيروقراطية مترفة في م.ت.ف حرفتها العمل المكتبي، حتى ان أحد صحفيي فتح اعترف عام ٨٣ بأن الفارق في المخصص بين متفرغ ومتفرغ في هذه الحركة يصل الى ٣٠ ضعف، فيما صحيفة القدس نشرت في أواسط عام ٩٣ بأن قررات التقشف المالي التي اتخذتها قيادة المنظمة في تونس قد خفضت رواتب اللجنة المركزية لفتح من ١٠ الاف دولار شهريا الى ٨ آلآف دولار.. وهذا بداهة ينبي بمدى الفساد المالي والبيروقراطية المستشرية، والتي شملت بقدر معين فصائل اليسار ايضا.

صحيح ان أعلى تفرغ في فصائل اليسار بالكاد يصل لمرة ونصف قياسا بأدنى متفرغ، فيما الفارق لا يتجاوز ٥٠ دينارا بين الأمين العام وأقل متفرغ